

وأنه يلزم سداد التكاليف للدول المساهمة بقوات على أساس أكثر انتظاماً وأن من شأن استمرار ممارسات الميزنة غير المنتظمة قد يؤدي إلى زيادة تعقد هذه الحالة.

١ - تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية<sup>(٥٩)</sup>:

٢ - تلاحظ مع القلق أن النهج القائم على تجميع البيانات الموجزة المتعلقة باحتياجات عمليات حفظ السلام في مجموعة من الفروع الجزئية في تقرير الأمين العام<sup>(٦٠)</sup> لا يتيح للجمعية العامة تمحيص الميزانية على الوجه الصحيح:

٣ - تلاحظ أن تجميع احتياجات العمليات على هذا النحو يمثل تدبيراً استثنائياً للتعجيل بالموافقة على الموارد الازمة لمواصلة العمليات ولا يشكل سابقة يُؤخذ بها مستقبلاً:

٤ - تقرر، تبعاً لذلك، أن يستمر النظر في تقارير عمليات حفظ السلام على أساس كل حالة على حدة إلى أن تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك:

٥ - تعرب عن الأسف إزاء الاتجاه الذي يتزايد سوءاً نحو التأخر في تقديم تقديرات التكلفة الكاملة لعمليات حفظ السلام على الرغم من الموعيد النهائي التي حددتها الجمعية العامة لتقديم تقديرات التكاليف هذه، ومن تأكيدهات الأمانة العامة في هذا الشأن، وتلاحظ أنه لم تقدم في الوقت المحدد أية تقديرات للتکاليف خلال الدورة الحالية.

٦ - تعيد تأكيد قلقها الذي أعربت عنه في قراراتها ٤١/٤٧ جيم و ٢٠٨/٤٧ باء و ٢١٠/٤٧ باء المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ للتأخر في تقديم وثائق الميزانية إلى ما بعد بدء فترة تمويل عمليات حفظ السلام بوقت طويق، مما أسهم في الصعوبات المالية التي تواجهها العمليات:

٧ - تحيط علماً بالأسباب التي قدمها الأمين العام للتأخر في تقديم ذلك الواردة في الفقرتين ١ و ٢ من تقريره، وترى أن الظروف المتصلة بالميزانية العادية ليس لها صلة بتقديم تقديرات التكاليف لعمليات حفظ السلام في حينها:

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون: "الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام".

#### الجلسة العامة ٨٧

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

٤٤٧/٤٨ - الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام  
إن الجمعية العامة.

وقد نظرت في تقرير الأمين العام<sup>(٦١)</sup> وفي تقارير اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ذات الصلة<sup>(٦٢)</sup>، بشأن تمويل عمليات حفظ السلام السبع عشرة: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؛ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا؛ وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت؛ وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراوة الغربية؛ وبعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور؛ وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا؛ وقوة الأمم المتحدة للحماية؛ وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛ وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛ وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛ وبعثة مراقبى الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا؛ وبعثة الأمم المتحدة في هايتي؛ وبعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا؛ وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا؛ وفريق الأمم المتحدة للاتصال العسكري في كمبوديا، وكذلك تقرير اللجنة الاستشارية عن المسألة قيد النظر<sup>(٦٣)</sup>.

وإذ تشير إلى تقرير اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية<sup>(٦٤)</sup> الذي تناول، في جملة أمور، مسألة تقديم التقارير في حينها إلى الجمعية العامة،

وإذ تعرب عن قلقها لأن الأمانة العامة لم تبد حتى الآن المستوى المنشود من الاهتمام بوجهات نظر الجمعية العامة في هذه المسألة،

وإذ تضع في اعتبارها أن حفظ السلام يتطلب أساساً موثقاً ومضموناً لتمويل من أجل نجاح العمليات

١٦ - تقرير أن تستعرض المسألة في دورتها الثامنة والأربعين المستأنفة.

الجلسة العامة ٨٧  
٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣

مسائل متصلة بالميزانية البرنامجية ٢٢٨/٤٨  
 المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥

إن الجمعية العامة،

### أولاً

إذ تؤكد من جديد قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩  
كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ وقراراتها اللاحقة ذات الصلة،

وإذ تشير إلى الفقرة ١ من الجزء السادس من قرارها ٢٤٨/٤٥ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ الذي أكدت فيه من جديد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية العامة المختصة بالمسؤولية عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية،

وإذ تشير أيضاً إلى قراريها ٢٥٣/٤٥ المؤرخ ٢١  
كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تخطيط البرامج ٢١٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ بشأن  
مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين  
١٩٩٥-١٩٩٤،

١ - تؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ الواردة في التقرير المتعلق بأعمال الجزء الثاني من دورتها الثالثة والثلاثين<sup>(١)</sup>، دون المساس بال الأولويات التي حددتها الجمعية العامة:

٢ - تعرب عن استيائها للتأخير غير العادي وغير المقبول في تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤<sup>(٢)</sup> من قبل الأمين العام، مما اضطرر الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية إلى إجراء استعراض على أساس مقتراحات غير وافية وغير كافية الشفافية:

٣ - تشدد على أن الأنشطة المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة يتوجب أن تكون مستمدة من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧<sup>(٣)</sup> بالصيغة

٨ - تعرب عن قلقها إزاء ما يبدو من إنعدام التخطيط المالي الوافي فيما يتصل بعمليات حفظ السلام:

٩ - تؤكد أن الجمعية العامة لا يمكنها تخصيص الموارد إلا على أساس النظر تفصيلياً في تقديرات التكلفة التي يقدمها إليها الأمين العام والموافقة على تلك التقديرات:

١٠ - تعرب عن قلقها أيضاً إزاء عدم كفاية الاعتمادات المرصودة للمراجعة الخارجية للحسابات، وتكرر طلبها إلى مجلس مراجعي الحسابات لاستعراض ما يحتاج إليه من موارد لأداء مهامه بما فيه الكفاية:

١١ - تقرير الأمين العام وأن تتخذ الإجراءات بشأنه متوكية فقط بهدف التمكين من استمرار العمليات المقتصدة، دون أن يشكل ذلك سابقة، وعلى أساس أن تنفذ على النحو الواجب التدابير الواردة في الفقرات ١٣ إلى ١٥:

١٢ - تقرير أيضاً أن تتخذ الإجراءات بشأن كل عملية في إطار هذا القرار في مقرر مستقل تتحذله في دورتها الحالية:

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير تصحيحية فورية حاسمة بغية منع تكرر حدوث أي تأخير في تقديم تقديرات التكلفة الكاملة، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة خلال دورتها الحالية عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تنفيذ هذه التدابير:

١٤ - تقرير كذلك أن تقدم جميع تقارير الأداء والمالية إلى الدول الأعضاء بحلول ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤، بغض النظر عن الفقرة ١٠ من القرار ٤١/٤٧ جيم والفقرة ١٠ من القرار ٢٠٨/٤٧ باء والفقرة ١٥ من القرار ٢٢٤/٤٧ المؤرخ ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢ والفقرة ٧ من القرار ٢٢٤/٤٧ جيم المؤرخ ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ حتى تتمكن الجمعية العامة من النظر، في موعد لا يتجاوز ٢١ آذار / مارس ١٩٩٤، في تخصيص الموارد الازمة لكل عملية قبل بدء فترتها المالية بوقت طويل:

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يعمل على تحسين المعلومات الواردة في تقارير الأداء والمالية من حيث طريقة العرض والنوع وفقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها<sup>(٤)</sup>: